

Distr.
GENERAL

ICCD/COP(9)/10
6 August 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف
الدورة التاسعة

بوينس آيرس، ٢١ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة
ومع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية المختصة

تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة
ومع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية المختصة

مذكورة من الأمانة*

موجز

تقدم هذه الوثيقة معلومات عن الدور الذي تضطلع به أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في السعي إلى إقامة شراكات تعاونية من أجل تعزيز العلاقات وأطر التقارب المتوخاة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (الاستراتيجية) (٢٠٠٨-٢٠١٨). وتقدّم المعلومات في سياق الأهداف الاستراتيجية الأربعة للاتفاقية. كما تُمدّ الوثيقة الأطراف بمعلومات عن الأنشطة الرامية إلى تعزيز علاقات العمل مع المنظمات والوكالات المختصة الأخرى ذات الصلة.

ومع تركيز المجتمع الدولي بشكل متزايد على الحاجة إلى التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها، أدركت منظومة الأمم المتحدة الحاجة إلى شراكات استراتيجية بشأن القضايا الشاملة للتنمية المستدامة. ومن ثم، يجب إيلاء اهتمام خاص للأراضي في عمليات التخفيف والتكيف وعند تحديد أولويات مفاوضات التنوع البيولوجي. فالإجراءات التي تدخل في نطاق الإدارة المستدامة للأراضي والمتصلة بالتكيف وفقدان التنوع البيولوجي أساسية للبقاء على قيد الحياة في الأراضي الجافة وشبه الرطبة، وهو ما يجعل التعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي نشاطاً رئيسياً.

وتلزم الفقرة ١٢ من المادة ٢٢ من الاتفاقية مؤتمر الأطراف بتشجيع وتعزيز التفاعل مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة. وطلب مؤتمر الأطراف، بمقره ٤/م-٨، إلى الأمانة أن تقدم إليه في دورته التاسعة تقريراً عن الأنشطة ذات الصلة.

* تأخر إصدار هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى مشاورات داخلية وخارجية مكثفة من أجل تزويد الأطراف
بأخر المعلومات المتاحة

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	١٣-١ مقدمة ومعلومات أساسية
٤	١٣-٩ النهج التعاونية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتناول الاستراتيجية
٦	٦٢-١٤ دور نشيط لشراكات أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في التصدي للتصحر وتردي الأراضي والجفاف
٧	٢٩-١٨ ألف - الهدف الاستراتيجي ١: تحسين سبل عيش السكان المتأثرين
٩	٤٣-٣٠ باء - الهدف الاستراتيجي ٢: تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة ..
١٣	٥٦-٤٤ جيم - الهدف الاستراتيجي ٣: تحقيق فوائد عامة عن طريق تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر تنفيذاً فعالاً
١٦	٦٢-٥٧ دال - الهدف الاستراتيجي ٤: تعبئة الموارد لدعم التنفيذ في جميع الأصعدة ..
١٨	٦٥-٦٣ ثالثاً - فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو

أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية

١- بما أن تدهور الأراضي والفقدان الواسع الانتشار للتربة السطحية الخصبة كماً وكيفاً عمليات تدريجية يمكن أن تتحول إلى كوارث صامتة، يجب النظر إليها أيضاً في إطار الخطط التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات للتصدي لاتجاهات تغير المناخ الناجمة عن أمور منها زيادة القحولة وزيادة تواتر وحجم الكوارث الطبيعية والندرة البيئية، مع ما تنطوي عليه من آثار اجتماعية اقتصادية وجيوسياسية واسعة النطاق في جميع مناطق العالم.

٢- إن التحدي الذي تواجهه هذه المؤسسات تحد عالمي: التملح في نظم الري الكبرى في آسيا، وشح المياه في غرب وشرق أفريقيا، وإزالة الغابات والانهيارات الأرضية في أمريكا اللاتينية، وفقدان المغذيات العضوية وتلوث التربة في العديد من البلدان النامية، وانضغاط التربة بسبب البنيات التحتية، والتحات في المناطق الجبلية، وعواقب الجفاف في النظم الإيكولوجية سريعة التأثير. هذه بعض آثار العدوان المتواصل على إنتاجية الأراضي وسلامة التربة.

٣- ويلتقي الأمانة التنفيذيون لاتفاقيات ريو الثلاث سنوياً في فريق اتصال مشترك لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك ومعالجتها. وطلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٤/م-٨، إلى الأمانة أن تقدم إليه في دورته التاسعة تقريراً عن الأنشطة المتواصلة الرامية إلى تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة. وتبلغ هذه الوثيقة عن آخر التطورات في هذا الصدد.

٤- وتأييداً لهذا المقرر، جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٨/٦٣ أنها "تقر بما للتصحر وتدهور الأرض والتخفيف من آثار الجفاف من طابع شامل لعدة قطاعات، وتدعو، في هذا الصدد، جميع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية إلى التعاون مع أمانة الاتفاقية على دعم التصدي الفعال للتصحر والجفاف". وتقوم الأمانة باتخاذ تدابير داعمة لكفالة تنفيذ خطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية) تمشياً مع مبادرة الأمم المتحدة "توحيد الأداء". وبالرغم من أن دور الأمانة الداعم تعزز عن طريق وضع إطار للقضايا المتصلة بالتصحر وتردي الأراضي والجفاف في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، فإن وظائفها المتعلقة بالدعم تحتاج إلى الزيادة والتعزيز. وينبغي وضع استراتيجية مفصلة لتعزيز قدرتها على بناء الشراكات، بما في ذلك تحديد مؤسسات مسؤولة تستطيع تعزيز أو استخدام الهياكل أو الشبكات القائمة، بما فيها عدد من شبكات البحوث. ولذلك يقع على جميع ذوي المصلحة "تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف وتحسين انتقاء أهداف استخدامها وتنسيق ذلك لزيادة أثرها وفعاليتها"^(١)، ولا سيما مع تكثف الحوار المتعدد الأطراف بشأن مسائل التصحر وتردي الأراضي والجفاف.

٥- وبما أن الشراكة تعني التعاون داخل إطار أوسع يكون فيه لكل كيان دوره الخاص به، فإنه يمكن لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن تضطلع بتنسيق تعزيز الشراكات القائمة لتنفيذ الاستراتيجية. وعندها يمكن

(١) الهدف التنفيذي ٥ من الاستراتيجية (ICCD/COP(8)/16/Add.1، المقرر ٣/م-٨، المرفق، الصفحة ٢٠).

إضفاء الطابع الرسمي على هذه العملية غير الرسمية عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة^(٢) بصفته الآلية الرسمية المشتركة بين الوكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمتابعة المقررات المتصلة بتردي الأراضي. وينبغي مواصلة استكشاف ومناقشة الخيارات في المستوى الملائم من الهيئات المعنية، وفي مستوى مؤتمر الأطراف.

٦- وثمة هيكل مقترح للشراكات غير الرسمية المحتملة للتصدي للتصحر وتردي الأراضي والجفاف في إطار الاستراتيجية وهو الإفادة من أهدافها الاستراتيجية الأربعة:

- (أ) تحسين سبل عيش السكان المتأثرين؛
- (ب) تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة؛
- (ج) تحقيق فوائد عامة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر تنفيذاً فعالاً؛
- (د) تعبئة الموارد لدعم التنفيذ في جميع المستويات.

٧- وتبين هذه الوثيقة فوائد العمل في شراكة من أجل التعبئة الفعالة للموارد. وثمة حاجة إلى بنية أوسع من الشراكات ليس فقط من أجل تنفيذ الاستراتيجية وإنما أيضاً من أجل تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف وتحسين توجيهها، وتعزيزاً لأثرها وفعاليتها.

٨- وينبغي أن يشمل أي نهج إقليمي للشراكات التعاونية، ولا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، هيكلاً مالياً مقبولاً، كما في حالة جملة هيئات منها مرفق البيئة العالمية واللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويوصى بمواصلة استكشاف فوائد النهج الإقليمية كما ينبغي تقييم جدوى آلية رسمية مشتركة بين الوكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في اتباع نهج محددة الأهداف إزاء المقررات المتصلة بتردي الأراضي. ويمكن أن يُطلب هذا بطريقة رسمية لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء" بشأن الأراضي، إذ أن الإنجاز الأساسي هو تنفيذ الاستراتيجية. وستعتمد مثل هذه الآلية أو الهيكل على استراتيجية للتنسيق بين المانحين وتعبئة الموارد لفائدة الأمانة.

النهج التعاونية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتناول الاستراتيجية

٩- يُبين الحاجة إلى توحيد هيئات الأمم المتحدة وتلاقيها من أجل شراكة تعاونية لرفع تحديات الاستراتيجية في اجتماعات مختلفة منذ الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف (مدريد ٢٠٠٧). وتهدف الاستراتيجية إلى "إقامة شراكة عالمية لقلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف في المناطق المتأثرة، دعماً للحد من الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية"^(٣). ويدعو المقرر ٤/م-٨ إلى تعاون أكثر تنسيقاً داخل إطار أوسع من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

(٢) مجلس الرؤساء التنفيذيين الذي يعقد بانتظام اجتماعات تضم الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة ويسهر على التعاون بشأن طيف كامل من المسائل الموضوعية والإدارية داخل منظومة الأمم المتحدة. وإضافة إلى استعراض مجلس الرؤساء التنفيذيين المنتظم للقضايا السياسية المعاصرة والشواغل العالمية الرئيسية استناداً إلى توصيات الهيئات التابعة له، فإنه يوافق على بيانات السياسة العامة نيابة عن منظومة الأمم المتحدة برمتها.

(٣) ICCD/COP(8)/16/Add.1، المقرر ٣/م-٨، المرفق، الفقرة ٨.

الدورتان السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة
(المعقدتان في أيار/مايو ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠٠٩ على التوالي)

١٠ - إدراكاً من لجنة التنمية المستدامة للآثار السلبية للتصحر وتردي الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ على بعضها البعض، ووعياً منها بالفوائد المحتملة لأوجه التكامل في التصدي لهذه المشاكل بطريقة متضافرة، وافقت على تعزيز الإطار المؤسسي لتنفيذ السياسات وعلى تعزيز التعاون فيما بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ("اتفاقيات ريو")، وفي الوقت نفسه احترام الولاية المنوطة بكل منها. وطلبت لجنة التنمية المستدامة إجراءات متضافرة من جانب اتفاقيات ريو الثلاث وليس فقط التعاون فيما بين أماناتها.

١١ - وقد شاركت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر في الدوريتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة واجتماعاتهما التحضيرية، مساهمةً في منتدى تحديد وتقييم ومناقشة واقتراح خيارات السياسة العامة من أجل التنفيذ الفعال لستة مواضيع مطروحة في إطار لجنة التنمية المستدامة. وكانت في هذه الدورة كما يلي: الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا. وأعقب الاجتماعات التحضيرية الدولية المنظمة للدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة اجتماعان آخران، عقدا في بانكوك وويندهوك في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد غذى هذه المناقشة مزيج من الأزمات العالمية المترابطة - أسعار الغذاء والطاقة والأزمات المالية وتحدي تغير المناخ.

١٢ - وتناول عمل أمانة اتفاقية مكافحة التصحر مع شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بشكل مباشر النتيجتين ١-٢ و ٢-٥ للاستراتيجية. وتعلق النتيجة ١-٢ بمسائل التصحر وتردي الأراضي والجفاف وجرى تناولها في المنتديات الدولية ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك المنتديات المتعلقة بالتجارة الزراعية، والتكيف مع تغير المناخ، بما فيه الجفاف، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالاً مستداماً، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر. وتتصل النتيجة ٢-٥ للاستراتيجية بالتدابير المتضافرة على صعيد برامج العمل المتعلقة بالتصحر وتردي الأراضي، والتنوع البيولوجي وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

١٣ - ووافق المشاركون في الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة أيضاً على تشجيع ووضع مؤشرات ونقاط مرجعية محلية ووطنية، وإذا اقتضى الأمر، إقليمية مستندة إلى العلم فيما يتصل بالجفاف والتصحر وإقامة ما يتصل بها من نظم معلومات تعتمد على الإنترنت، مع أخذ مجموعة المؤشرات الجاري وضعها في إطار الاستراتيجية في الاعتبار. وتوضح توصيات السياسة العامة المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر الصادرة عن الدورة ١٧ للجنة التنمية المستدامة الحاجة إلى دعوة الدول الأعضاء إلى دعم وتعزيز اتفاقية مكافحة التصحر من أجل تنفيذ الاتفاقية وتشجيع تعزيز الاتساق فيما بين برامج وصناديق ووكالات وكيانات الأمم المتحدة العاملة في قضايا التصحر والجفاف والأراضي، بتعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر. ودعت توصيات أخرى للسياسية العامة تتعلق بالاستراتيجية إلى تحسين مراكز الجودة والرصد القائمة في البلدان النامية وإنشاء أخرى جديدة من أجل مكافحة التصحر؛ وحثت البلدان الأطراف المتقدمة ودعت مجلس مرفق البيئة العالمية إلى توفير موارد مالية كافية وفي الوقت المناسب وقابلة للتنبؤ، أثناء عملية التجديد الخامسة لمرافق البيئة العالمية، بما في ذلك موارد مالية جديدة، لمجال التركيز الخاص بتردي الأراضي؛ ودعت إلى زيادة التعاون الإقليمي، ولا سيما داخل إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ثانياً - دور نشيط لشراكات أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في التصدي للتصحر وتردي الأراضي والجفاف

١٤ - دعت الجمعية العامة، بموجب القرار A/RES/63/218، جميع منظمات الأمم المتحدة المعنية إلى التعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر في دعم استجابة فعالة للتصحر وتردي الأراضي والجفاف. وبما أن التصحر قضية شاملة، فإن المنظمات المعنية هي تلك التي لها ولايات متصلة بالأراضي، ليس فقط في القطاع الزراعي وإنما أيضاً في الحوكمة والفقير والصحة والحد من الكوارث، والمنظمات المعنية بآثار تردي الأراضي في المناطق الواقعة أسفل المجاري المائية. بما في ذلك مصادر المياه والمناطق الساحلية. وتضطلع هيئات الأمم المتحدة، حسب ولايات ووظائف كل واحدة منها على حدة، بأدوار هامة^(٤) في توفير الدعم داخل مجالات اختصاصها والمساهمة في تجسير الهوة "بين تقليص مواطن الضعف وتحقيق الفوائد العامة"^(٥).

١٥ - وينبغي النظر إلى ترتيبات التنسيق على أنها شراكة عالمية من أجل مساهمة واستجابة على نطاق المنظومة لاستراتيجية اتفاقية مكافحة التصحر، وتحديدًا من أجل قلب اتجاه التصحر وتردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف في المناطق المتأثرة ومن ثم دعم الحد من الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية.

١٦ - ويوضح المرفق مختلف الاتفاقات القائمة مع مؤسسات الأمم المتحدة، والاجتماعات والمؤتمرات وحلقات العمل التي نظمتها هيئات الأمم المتحدة وحضرها أمانة اتفاقية مكافحة التصحر.

١٧ - ويُقصد من الأهداف التنفيذية للاستراتيجية إرشاد جميع أصحاب المصلحة والشركاء في اتفاقية مكافحة التصحر في جهودهم لتحقيق أهداف الاستراتيجية. وتهدف الاستراتيجية إلى التأثير بشكل فاعل وتقديم حلول استناداً إلى مساهمات علمية، بما في ذلك بناء القدرات، وقلب اتجاه التصحر وتردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف. وسيساعد التركيز على تعبئة الموارد لمسائل التصحر وتردي الأراضي والجفاف في الاستجابة بشكل فاعل لهذه الأهداف الاستراتيجية^(٦). ويقوم بأغلب الإجراءات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف

(٤) تشمل ولاية البنك الدولي جميع الأوجه المختلفة المقدمة طيه؛ ينبغي للبنك أن يكون شريكاً "عالمياً" في تنفيذ الاستراتيجية.

(٥) انظر ICCD/CRIC(7)/2، الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

(٦) تعتمد الاستراتيجية على الباب الخامس من الاتفاقية، "الأهداف التنفيذية والنتائج المتوقعة". الهدف ١، "الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف"، ويلزم من أجل "التأثير بفعالية في العمليات الدولية والوطنية والمحلية وفي الجهات الفاعلة ذات الصلة لتناول المسائل المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف على نحو مناسب". والهدف ٢، "إطار السياسات العامة"، ويلزم من أجل "دعم تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز الحلول المتعلقة بمكافحة التصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف". والهدف ٣، "العلم والتكنولوجيا والمعرفة"، ويلزم من أجل "الوصول إلى مستوى السلطة العالمية في مجال المعرفة العلمية والتقنية المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف". والهدف ٤، "بناء القدرات"، ويعرف بأنه "تحديد ومعالجة احتياجات بناء القدرات المتعلقة بمنع حدوث التصحر/تردي الأراضي وقلب اتجاهه والتخفيف من آثار الجفاف". والهدف ٥، "التمويل ونقل التكنولوجيا"، ويعرف بأنه "تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف وتحسين انتقاء أهداف استخدامها وتنسيق ذلك لزيادة أثرها وفعاليتها".

الأطراف في الاتفاقية، لكن ستقدم هيئات اتفاقية مكافحة التصحر بدورها الدعم وفقاً لولاياتها. ولهذا أعدت الأمانة أنشطة للدعوة والتوعية واستراتيجية اتصالية شاملة، وفي الوقت نفسه تقوم لجنة العلم والتكنولوجيا بتعبئة المجتمع العلمي وخبراء التكنولوجيا. وينبغي للاستراتيجية التأثير بفعالية في العمليات المحلية، وتقديم حلول تستند إلى مدخلات علمية وبناء القدرات، من أجل قلب اتجاه التصحر وتردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف. وسيساعد استهداف تعبئة الموارد في تناول جميع الأهداف الاستراتيجية.

ألف - الهدف الاستراتيجي ١: تحسين سبل عيش السكان المتأثرين

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٨- تعكف اتفاقية مكافحة التصحر، بمعية الوكالات والمؤسسات الشريكة، على تحسين ظروف عيش السكان المتأثرين من خلال العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع وتأمين سبل كافية للمعيشة. وقد قامت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، من قبيل البرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة ومنظمة الأغذية والزراعة، بتنفيذ برامج لإيجاد سبل رزق بديلة.

١٩- واتفقت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والبرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة على بناء شراكة قوية وفعالة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر ويتوقع أن تعكس التقارير المقبلة المقدمة إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الآثار الإيجابية للشراكة على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. واتفقت الوكالات الثلاث على أهمية بناء أوجه تآزر ومن ثم اتفقت على العمل معاً في الدفاع عن قضية الأراضي الجافة أمام المجتمع الدولي. وستناول السدفع الدور الهام الذي تضطلع به الأراضي الجافة في عزل الكربون، بحيث توجه التركيز إلى التكيف وأزمة الغذاء، وهي قضايا تدور حول التصحر وتردي الأراضي والجفاف وتغير المناخ، سعيًا إلى هدف نهائي هو الإتيان ببرنامج مشترك محدد للأراضي الجافة. وفي هذا الصدد، اتفقت الوكالات الثلاث على التركيز تحديداً على مواطن ضعف سكان الأراضي الجافة آخذة في الاعتبار قضايا من قبيل انعدام الأمن الغذائي. كما اتفقت الوكالات الثلاث على دعم البلدان في إدراج برامج عملها الوطنية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٢٠- وخلال اجتماع للفريق الاستشاري العلمي والتقني عقد في نيروبي، بكينيا، لإجراء تقييم علمي لحافظة مرفق البيئة العالمية واقتراح رؤية لعملية التجديد الخامسة لموارد مرفق البيئة العالمية، أُعطيت دفعة هامة للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تنفيذ الاستراتيجية متابعاً للمناقشات التي عقدت خلال اجتماع مجلس مرفق البيئة العالمية في موناكو.

٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢١- كان هدف معتكف اتفاقية مكافحة التصحر/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظم يومي ٤-٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في بون، هو بناء أرضية مشتركة وإطار للتعاون من أجل شراكة لمكافحة التصحر وتردي الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف. وكان المشاركون من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية وفريق البيئة والطاقة التابع للبرنامج الإنمائي ومركز تنمية الأراضي الجافة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مركز تنمية الأراضي الجافة). وبعد اجتماع مثمر، اتفقت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على

إنشاء شراكة عمل استراتيجية دافعها الحاجة الملحة إلى توجيه الاهتمام وتحفيز التعاون الدولي لتلبية احتياجات بليون ساكن من أفقر سكان الأرض يعيشون في الأراضي الجافة، وبخاصة في ظل سيناريوهات تغير المناخ. وستعتمد هذه الشراكة على أوجه التكامل والمزايا النسبية لكل واحدة من المنطقتين. واتفق البرنامج الإنمائي وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر على التعاون في مجموعة من الإجراءات البرنامجية يتمثل هدفها العام في الحد من الفقر عن طريق تعزيز وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية في الأراضي الجافة.

٢٢- وتعد هذه الشراكة التكاملية بين الصندوق الإنمائي وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر بداية عملية لحرص صفوف مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي لها أهداف مشتركة من حيث صلتها بالتصحر وتردي الأراضي الجفاف. وتكمل استراتيجية اتفاقية مكافحة التصحر مجال التركيز الأساسي للبرنامج الإنمائي، وهو تنسيق السياسة العامة وتعميمها وتنمية القدرات ذات الصلة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق مساعدة الأفراد والمنظمات والمجتمعات على اكتساب قدرات وتعزيزها والحفاظ عليها لوضع أهدافها الإنمائية الخاصة بها وتحقيقها.

٢٣- وفيما يلي المجالات ذات الأولوية وأنشطة التلاقي ذات الصلة في إطار الاستراتيجية:

- (أ) بناء قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال التصحر وتردي الأراضي الجفاف؛
- (ب) تقييم قدرات المؤسسات الإقليمية والوطنية في مجال تردي الأراضي وتنميتها؛
- (ج) تطوير الأدوات وبرامج التدريب؛
- (د) كشف الممارسات الجيدة وتنظيمها ونشرها؛
- (هـ) إنشاء روابط مع المؤسسات والبرامج الإقليمية.

٢٤- ويمكن توجيه إطار للتلاقي الرامي إلى مواءمة برنامج العمل الوطني مع الاستراتيجية والدعم التقني لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الإقليمي نحو صياغة الاستراتيجيات والبرامج، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان عالية المخاطر والتي تحظى بالتركيز عن طريق شراكات مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، وتبادل المعارف على الصعيد الإقليمي، وتوثيق النتائج. ويستتبع هذا كشف الممارسات الجيدة داخل البرامج القطرية وتنظيمها بشكل أفضل عن طريق تعزيز الدعم المتبادل فيما بين المكاتب القطرية، وكذا صون شبكة المستشارين الإقليميين للبرنامج الإنمائي وتعزيزها بتعاون مع المراسلين العلميين للجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر.

٣- استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث

٢٥- تعد ولاية اتفاقية مكافحة التصحر المتعلقة بقضايا الجفاف متلازمة مع إدارة المخاطر ومواطن الضعف في استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. وتعمل كلتا المنطقتين على تحديد إجراءات عملية فيما يتعلق بأساسيات الجفاف في أفريقيا عن طريق الربط بين الأولويات.

٢٦- وثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات وإلى سد الفجوات المتعلقة بالجفاف، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء وفي شرق أفريقيا حيث يرتبط الجفاف وتردي الأراضي بآثار الكوارث الكبرى والهجرة القسرية والتراعات وعواقب الفقر. وتستحيل السيطرة على الجفاف، كظاهرة طبيعية، لكن يمكن التخفيف من النتائج الناجمة عنه عن طريق

استراتيجيات الإنذار المبكر وإدارة المخاطر على النحو المبين في إطار عمل هيوغو الذي تكمله حالياً استراتيجية اتفاقية مكافحة التصحر. ولهذه الغاية، تقوم أمانة اتفاقية مكافحة التصحر بتسريع تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية من أجل إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ وغيره من الشركاء في تطوير بوابة إلكترونية عالمية للجفاف في إطار الاستراتيجية. ويجري تشجيع إنشاء مرصد دولية ووطنية وإقليمية للجفاف من أجل جمع مزيد من البيانات وتحليل حالة الموارد المائية لمنع آثار الجفاف. وتنبغي مواءمة الآليات المستقبلية لإدارة مخاطر الجفاف مع إطار عمل هيوغو والاستراتيجية كليهما. وتنبأ توقعات تغير المناخ التي تشير إلى انخفاض في هطول الأمطار وارتفاع في درجة الحرارة بزيادة عدد هذه الظواهر وشدتها، ولا سيما في المناطق التي تعاني بالفعل من ندرة المياه.

٢٧- وتعمل أمانة اتفاقية مكافحة التصحر بشراكة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في نظام للتقييم والاستشارة للإنذار من العواصف الرملية والترابية من أجل تشجيع بناء القدرات في أفريقيا وآسيا فيما يتصل بالعواصف الرملية والترابية.

٤- الأمانة التنفيذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية

٢٨- بما أن الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أعضاء في اتفاقية مكافحة التصحر، فقد ساعدت الأمانة على وضع أرضية للتعاون المشترك من أجل مكافحة التصحر وتردي الأراضي والجفاف وندرة المياه والفقر على المستوى القطري. ووقعت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر اتفاقاً لتعزيز التعاون (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

٢٩- وأتخذت خطوات لتحسيس صانعي السياسات والقرار في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بالحاجة إلى آليات تعاون من أجل صياغة وتنفيذ الإجراءات التي تحظى بالأولوية في الاستراتيجية، عن طريق دعم برامج العمل الوطنية المدججة في السياسات الوطنية. وستلزم مشاركة منسقة فعالة لذوي المصلحة المشاركين الذين لهم صلة بالتصحر وتردي الأراضي والجفاف والفقر.

باء - الهدف الاستراتيجي ٢: تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة

٣٠- تعكف أمانة اتفاقية مكافحة التصحر وعدد من الوكالات الشريكة على تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة. ويوفر الحد من تردي الأراضي والمياه لأساس لنظام إيكولوجي يؤدي وظيفته في الأراضي الجافة، ومن ثم فهو أساسي لتحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة. فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية التنوع البيولوجي ومركز تنمية الأراضي الجافة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات تعمل جميعها بشكل فاعل لتأمين سلع وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك سبل بقائها. وتنهج منظمة الأغذية والزراعة نهج النظم الإيكولوجي لتحقيق زراعة مستدامة.

٣١- ويعد الحد من تردي التربة وتحاتها بسبب تأثير الأهمار والرياح، الذين يؤثران بهذه الطريقة على النظم الإيكولوجية السفلية، عنصراً هاماً آخر في تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة. وبما أن التقلبات المناخية الطويلة الأجل والاحترار العالمي المتواصل ستغير بشكل شديد حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة، فإن استراتيجيات وسياسات التكيف حاسمة.

١- اتفاقية التنوع البيولوجي

٣٢- يقدم برنامج العمل المشترك لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة التوجيه بشأن تطوير أوجه التآزر فيما بين الأنشطة التي تتناول التنوع البيولوجي والتصحر وتردي الأراضي. ويتضمن برنامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن الأراضي الجافة وشبه الرطبة (بما فيها النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة، وحوض البحر المتوسط، والأراضي القاحلة، وشبه القاحلة، والأراضي العشبية، والسافانا) المعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٠ تقديم الدعم لأفضل ممارسات الإدارة عن طريق إجراءات محددة الهدف ويشجع الشراكات فيما بين البلدان والمؤسسات. ويدعم العمل سبل العيش المستدامة، عن طريق تنويع مصادر الدخل، وتشجيع الحصاد المستدام بما يشمل الحياة البرية، واستكشاف استخدامات مستدامة مبتكرة للتنوع البيولوجي. ويمكن لفقدان التنوع البيولوجي أن يكون سبباً ونتيجة للتصحر في الآن نفسه. ويسعى برنامج العمل المشترك إلى التصدي للأخطار المتعددة والمتزايدة التي تهدد التنوع البيولوجي في الأراضي الجافة وشبه الرطبة، بما في ذلك تغير المناخ.

٣٣- وعقد الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في بون بألمانيا في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. ويندرج المقرر ١٧/م أ-٩ بشأن "التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة" بشكل مباشر ضمن غايات اتفاقية مكافحة التصحر وأهدافها (انظر المرفق).

٣٤- وتتوخى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر اتباع نهج استشاري مع اتفاقية التنوع البيولوجي (أ) من أجل إعداد مقترح بشأن سبيل المضي قدماً مع اتفاقية التنوع البيولوجي خلال فترة السنتين المقبلة استناداً إلى الاستراتيجية ومن أجل إعداد استراتيجية لتنفيذ المقرر، بما في ذلك مسائل الحراثة وآلية التنمية النظيفة (تخزين الكربون في التربة إلى جانب أمور أخرى)؛ (ب) وضع برنامج عمل من أجل التصدي بشكل مشترك للمجالات المواضيعية المشتركة للتنفيذ والمجالات التي تنطوي على مشاكل وفقاً للتكليف الوارد في مقررات اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي ذات الصلة؛ (ج) نشر معلومات عن عمل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر في موقع اتفاقية مكافحة التصحر على الإنترنت؛ (د) التوعية بالعمل المشترك عن طريق تنظيم مناسبات مستقبلية خلال المؤتمرات المقبلة (الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر والدورة ١٤ لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ)؛ (هـ) إعداد مبادئ توجيهية للإبلاغ المشترك لفريق الاتصال المشترك بين اتفاقيات ريو الثلاث.

٢- منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والشراكة التعاونية المعنية بالغابات

٣٥- تظهر أهمية العلاقة المتشابكة بين الغابات وإزالة الغابات وتردي الأراضي وتغير المناخ في تعاون اتفاقية مكافحة التصحر مع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ويعد الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات، الذي وافق عليه منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واعتمده بعد ذلك الجمعية العامة عام ٢٠٠٧، إطاراً متيناً للتصدي للعوامل التي تقف وراء إزالة الغابات وتردي الغابات على الصعيدين الوطني والدولي. كما يساهم بشكل كبير في تحقيق بعض أهداف اتفاقية مكافحة التصحر، ولا سيما الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات. ويرمي الهدفان الأول والثالث من الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات إلى "عكس اتجاه فقدان الغطاء الحرجي على الصعيد العالمي من

خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك حمايتها وإصلاحها، والتحريج، وإعادة التحريج، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهورها"، و"تحقيق زيادة كبيرة في مساحة الغابات المحمية على الصعيد العالمي، فضلاً عن مساحة الغابات التي تدار إدارة مستدامة، وزيادة نسبة المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار على نحو مستدام"، على التوالي. كما سيُشجع مجال التركيز الخاص بتردي الأراضي في إطار عملية التجديد الخامسة لموارد مرفق البيئة العالمية تقديم الدعم لتوليد تدفقات مستدامة من خدمات النظم الإيكولوجية الحرجية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة كوسيلة لمكافحة آثار التصحر وتردي الأراضي والجفاف.

٣٦- وساهمت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، بصفتها عضواً أساسياً في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، في نجاح الشراكة في الاتفاق على إطار تعاوني بشأن تغير المناخ. وتشدد الرسالة ٢ من الإطار الاستراتيجي للغابات وتغير المناخ للشراكة التعاونية المعنية بالغابات، وهي "ينبغي أن تتزامن تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ القائم على الغابات مع تدابير التكيف مع تغير المناخ"، على أن سبل رزق فقراء العالم ينبغي أن تكون هدفاً أساسياً.

٣٧- وينبغي أن ينصب التركيز على البرامج والتمويلات والاستراتيجيات الموجهة للحد من الانبعاثات من جميع استخدامات الأراضي من أجل توسيع جدول الأعمال ليشمل الأشجار خارج الغابات، والبلدان ذات الغطاء الحرجي الضئيل، وإقامة روابط مع القطاع الزراعي والوظائف. وتتناول الرسالة ٤، التي تشدد على أن بناء القدرات والإصلاح الإداري أمران مطلوبان بصورة ملحة، المنافسة التنامية فيما بين استخدامات الأراضي بما أن الغابات تستخدم لتخزين الكربون.

٣٨- ويأتي تزايد الانبعاثات إلى حد كبير من تردي الغابات بسبب زيادة التنافس على الأراضي. ويستعري التحدي المتمثل في زيادة حرائق الغابات وتردي الأراضي الانتباه إلى كون أهمية الوظائف البيئية والاجتماعية للغابات، بعدها الإنساني، قد تجاوزت إنتاج الحطب. وتحتاج المنطقة الأقل حراجة في العالم، الشرق الأدنى، حيث للغابات علاقة واضحة بالزراعة والمراعي، إلى بناء القدرات وإدارة المعارف بشأن الحرائق وإدارة الحياة البرية وسياسات الغابات. وتوجد العديد من العوامل التي تقف وراء إزالة الغابات وتردي الأراضي خارج قطاع الغابات وتشير إلى الحاجة الملحة إلى التآزر فيما بين جميع وكالات الأمم المتحدة التي تتناول قضايا الأراضي.

٣٩- وهناك فجوات عدة في هيكل تمويل الإدارة المستدامة للغابات داخل نظام تغير المناخ، وهو ما يؤثر على البلدان ذات الغطاء الضئيل، والبلدان الصغيرة والمتوسطة التي لا تزال غاباتها سليمة، والبلدان الأفريقية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والعديد من البلدان الأقل نمواً، والبلدان المنخفضة الدخل. وهناك فجوات واضحة في التمويل لأفريقيا وبعض مجموعات البلدان، واهتمام محدود بالبلدان ذات الغطاء الحرجي الضئيل والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وقد بين مرفق البيئة العالمية الطابع المغير للهيكل الدولي لتمويل البيئة وآثاره على الغابات. ويتطلب الانتقال نحو التمويل التحفيزي والقائم على النتائج وانتشار المال تنسيق الولايات في إطار نظام جماعي مستدام للأراضي تابع للأمم المتحدة.

٣- الاجتماعان الرسميان الثالث عشر والرابع عشر لكبار
مسؤولي فريق إدارة شؤون البيئة (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨)

٤٠- يضطلع فريق إدارة شؤون البيئة، في سياق الاستراتيجية، بدور فاعل في الجهود الرامية إلى تعبئة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالإدارة المستدامة للأراضي وقضايا استخدام الأراضي. وكان اجتماع كبار مسؤولي فريق إدارة شؤون البيئة المعقود في بوزنان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ والاجتماع التقني لفريق إدارة شؤون البيئة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ (www.unemg.org) يهدفان إلى تحديد نطاق وطرائق وإنجازات إحدى العمليات المتعلقة بالأراضي لفريق إدارة شؤون البيئة، بما في ذلك تحديد قضايا محددة زمنياً من أجل مساهمة منسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية. وبمبادرة من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، نظر فريق إدارة شؤون البيئة في خريطة طريق لضمان إدراج قضايا الحفظ وسلامة التربة بشكل كامل في جدول الأعمال الأوسع للتنمية المستدامة ودمجها في برامج عمل وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٤١- ويعمل أعضاء فريق إدارة شؤون البيئة، من قبيل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على توفير الاستجابات الملائمة للمشاكل المتعلقة بالأراضي، كخصوبة التربة وإنتاج الغذاء، وعلى معالجة القضية الهامة للتنمية الريفية في السياق المتحدد للأزمة الغذائية المحدقة.

٤٢- وتعالج وكالات أخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، ترددي الأراضي والقضايا ذات الصلة. ومن بينها اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية للأراضي الجافة والأراضي الرطبة والغابات، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بتغير المناخ والتكيف معه، واتفاقية رامسار فيما يتعلق بالأراضي الرطبة، والمجموعة الكيماوية فيما يتعلق بقضايا تلوث الأراضي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) فيما يتعلق بإدارة الأراضي المتصلة بالتعمير. وتُعنى منظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي بسوء التغذية المتصل بالجفاف، في حين تقوم المنظمة الدولية للهجرة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتقييم العوامل الدافعة لتدفقات الهجرة ومعالجة الأثر البيئي للاجئين في الأراضي الجافة. وترتبط الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ارتباطاً وثيقاً بالأمور المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر من قبيل الجفاف أو العواصف الرملية أو حرائق الغابات أو الفيضانات الخاطفة. وترتكز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وبخاصة في الدورة الحالية للجنة التنمية المستدامة، على الزراعة والتنمية الريفية وتردي الأراضي والتصحر.

٤٣- ودعمًا لتنفيذ الاستراتيجية وبحثاً عن استجابة منسقة لها، وافق اجتماعا فريق إدارة شؤون البيئة لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على ضرورة وضع رؤية مشتركة ومنسقة على نطاق المنظومة لتحديد برنامج العمل المتعلق بحالة الأراضي، وبالتحديات والفرص أمام القضايا و/أو فرص الاستثمار الناشئة كما يبدو من منظور اقتصادي واجتماعي وبيئي متسق. وللإستجابة لهذه الشواغل ووضع جدول أعمال واضح، سيُعد فريق إدارة شؤون البيئة تقريراً مشتركاً بين المؤسسات، بدعم من الوكالات الأساسية، لتسليط الضوء على أهمية الأراضي الجافة من حيث صلتها بالقضايا الأساسية في جدول الأعمال العالمي، بما في ذلك تغير المناخ والأمن الغذائي وفرص الاستثمار المعروضة. وسيقدم التقرير توصيات عملية عن الفرص، ولا سيما الفرص التي تتيح دعم الأراضي الجافة فيما يتصل بإنتاج الطاقة وعزل الكربون والابتكارات الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية ذات الصلة، بما فيها الحوافز الاقتصادية لإدارة استخدام الأراضي. وستقدم أمانة فريق إدارة شؤون البيئة، بالتشاور مع أمانة اتفاقية

مكافحة التصحر والفريق الأساسي لوكالات الأمم المتحدة، تقريراً إلى اجتماع كبار مسؤولي فريق إدارة شؤون البيئة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وسيضمن التقرير آخر المعلومات عن التقدم المحرز في المشاورات بشأن الأراضي ونتائجها، وعن التحضيرات للدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر وعن إنشاء فريق إدارة يُعنى بمسائل مخصصة تتعلق بالأراضي لمتابعة عمل الفريق الأساسي.

جيم - الهدف الاستراتيجي ٣: تحقيق فوائد عامة عن طريق تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر تنفيذاً فعالاً

٤٤ - سيولّد التنفيذ الفعال لاتفاقية مكافحة التصحر فوائد عامة، ولا سيما إذا تم ضمن نهج تشاركي شامل ومتكامل، يأخذ في الاعتبار الأسباب والأوجه المختلفة لتردي الأراضي والتصحر.

٤٥ - ومن شأن شراكة تضم جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية والبنك الدولي وغيره من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، أن تحسن المعايير الحالية لإدارة الأراضي في البلدان المتأثرة بالتصحر. ويمكن القيام بهذا ضمن إطار "الأمم المتحدة للأراضي" الذي يمكن داخله تحسين الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وبالحد من التصحر وتردي الأراضي، يمكن تأمين سلع وخدمات النظم الإيكولوجية والحد من الفقر، وكلها تولد فوائد عامة. وتعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك من الجهات الفاعلة حالياً في هذا المجال.

١ - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٤٦ - تعمل أمانة اتفاقية مكافحة التصحر مع أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ على تحقيق الأهداف التنفيذية الرئيسية للاستراتيجية، التي تهيئ بأصحاب المصلحة تعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في الأراضي الجافة لأن لها قدرة كبيرة على عزل الكربون. ونظراً لتزايد الوعي بالمحتوى الكربوني لأتربة الأراضي الجافة إضافة إلى الترويج لتجارة الكربون كمصدر ممكن للموارد في المستقبل، يتركز الاهتمام حالياً على الشراكات التي تعزز المؤسسات الضعيفة، بحيث تحسن البنية التحتية المحدودة وتدعم النظم الزراعية المفتقرة إلى الموارد لزيادة القدرة على القيام بإجراءات في إطار العمل المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ.

٤٧ - وتضع الأمانة التصحر وتردي الأراضي والجفاف في الصدارة كعملية تنشئ أوجه تآزر مفيدة للتصدي لتغير المناخ (التخفيف والتكيف) وتردي الأراضي كليهما. ويتطلب هذا تركيزاً ذا منحى عملي في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الجبلية وغيرها من البلدان النامية المتأثرة؛ عن طريق التنفيذ الميداني المشترك للأولويات المبينة في برامج العمل الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر وحيثما وجدت، في برامج العمل الوطنية للتكيف للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وبذلك يمكن أن يُصبح موضوع "مكافحة التصحر" المنطلق للتصدي للتحديات العالمية التي تشمل الأمن الغذائي والهجرة البشرية القسرية واللاجئين البيئيين والحق في المياه. ويمكن أن تشكل خطط العمل الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف كأدوات تنفيذ واستثمار. ويمثل بناء الشراكات لتنفيذ برامج العمل الوطنية والاستراتيجية وبرامج العمل الوطنية للتكيف والاستراتيجيات الوطنية لتغير المناخ للاتفاقية الإطارية، على النحو المبلغ عنه في البلاغات الوطنية، مناسبة هامة لوضع أداة سياسات شاملة وتحقيق تآزر فعال من حيث الكلفة لتنفيذ الاتفاقيات.

٤٨- وينبغي ربط العمل المتأزر بالتخفيف والتكيف كليهما وأخذه في الاعتبار عند تنفيذ برامج العمل الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر. ويمكن العثور على أمثلة تطبيقية للتأزر في البلدان التالية: أوغندا وتزانيا وزمبابوي وزامبيا والسنغال وسوازيلند وغامبيا وغانا وليسوتو وموزامبيق والنيجر التي اشتركت في إعداد ورقة قُدمت إلى الدورة الخامسة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب اتفاقية تغير المناخ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، لإبراز مدى أهمية مقرر يؤكد الإمكانيات التي تنطوي عليها تربة الأراضي الجافة في مجال عزل الكربون. وأحد هذه الأمثلة هو "الفحم الأحيائي"، وهي تكنولوجيا لتعديل التربة ولإنتاج المشترك للطاقة الأحيائية من الكتلة الأحيائية للزراعة والحراجة يمكن أن تساعد بشكل كبير في تحسين كفاءة استخدام الكتلة الأحيائية للطاقة وفي الحد من الانبعاثات، وذلك بالتخلي عن استخدام الوقود الأحفوري وعزل الكربون في مجمعات ثابتة لكربون التربة.

٤٩- ويرمي العمل على الصعيد القطري إلى إثبات تكامل وتلاقي برامج العمل الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف. وتعد الشراكات القائمة بين أمانتي الاتفاقية الإطارية واتفاقية مكافحة التصحر سمة متنامية لإدارة البيئة المستدامة في البلدان المتأثرة بالتصحر. واتفقت الأمانتان في أيار/مايو ٢٠٠٨ على تشجيع مشاريع في أقل البلدان نمواً تتصدى لتغير المناخ وتردي الأراضي كليهما على النحو المحدد في برامج العمل الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف.

٥٠- وتلزم شراكات متعددة المؤسسات للقيام بعزل الكربون في التربة لأنه يتضح أكثر فأكثر أنه لا يوجد أي قطاع في المجتمع يستطيع لوحده التصدي للتعقيدات التي تحيط بقضايا الأراضي. وبموازمة برامج العمل الوطنية مع الاستراتيجية والسعي إلى التنفيذ المشترك مع برامج العمل الوطنية للتكيف، ستكون أمانة اتفاقية مكافحة التصحر أقدر على مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف التي لا يستطيع أحد تحقيقها لوحده.

٢- المشاركة في مندييات تغير المناخ والهجرة التي تنظمها جامعة الأمم المتحدة وغيرها

٥١- خلال مندييات ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قدم عرضان عن النظم الإيكولوجية الشحيحة المياه، والهجرة، والدور المتكامل للأراضي. وينبغي إدراج النظم الإيكولوجية الشحيحة المياه في إطار عمل التكيف المتفاوض بشأنه ضمن الاتفاقية الإطارية لأنه يمكن إبراز الفرص الاقتصادية حسب كل موضوع (ندرة المياه) وترجمتها إلى خيارات لتخصيص الموارد والاستثمار. ويكتسي الدور الذي تؤديه الأسواق والقطاع الخاص إلى جانب الحكومات في التصدي لندرة المياه أهمية بالغة. بيد أنه لوحظ أن هناك حاجة إلى التأكيد بشكل أكبر على العلاقات القائمة بين الأراضي والمياه في تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وتضمنت عدة اجتماعات لفريق الأمم المتحدة المعني بالمياه حضرها الأمانة، واجتماعات مع منسقيها، عدداً من العروض الخاصة بشأن الاستراتيجية. وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر مكلفة بوضع مشروع مقترح، واختصاصات، ومشروع برنامج عمل استراتيجي بأهداف وإنجازات تغطي فترة سنتين.

٣- إطار عمل الأمم المتحدة للمياه

٥٢- تضطلع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر بدور فاعل في إطار عمل الأمم المتحدة للمياه، وهو الهيئة التي تعزز التنسيق والاتساق فيما بين كيانات الأمم المتحدة التي تتناول القضايا ذات الصلة بجميع جوانب المياه العذبة والتصحر، بما في ذلك موارد المياه السطحية والجوفية، والترابط بين المياه العذبة ومياه البحر، والكوارث ذات الصلة بالمياه. وثمة حاجة واضحة إلى نهج متسق ومنسق لأن هذه القضايا تشكل بعض أكثر التحديات الإنمائية

إلحاحاً لزماننا. وشاركت الأمانة في الاجتماع السنوي العاشر لإطار عمل الأمم المتحدة للمياه، المعقود في بيروجيا بإيطاليا، لمناقشة الكيفية التي ينبغي لآلية الأمم المتحدة للمياه أن تعالج بها القضايا والتحديات الناشئة وأثرها على جدول أعمال المياه والتصحيح. وركزت المناقشة على الجوانب التقنية والتنظيمية، بما في ذلك أفضل السبل لمعالجة القضايا في إطار آلية الأمم المتحدة للمياه ونطاقها وكيفية اختيار القضايا وطريقة نشر نتائج هذه العمليات.

٥٣- كما كان يُتوخى تنظيم حوار عن قضايا الجفاف، نظراً لكون الجفاف يطرح تحديات خطيرة وطويلة الأمد تتصل بندرة المياه لها آثار عالمية وتقوض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وتهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم اعتُبر هذا الحوار أساسياً في مراجعة وتقييم آثار الجفاف في النظم الإيكولوجية الشحيحة المياه المتأثرة على توافر موارد المياه وإمكانية الوصول إليها، كأداة للاستفادة من المعارف الجديدة المكتسبة فيما يتعلق بآثار التصحر وتردي الأراضي والجفاف على المياه ولتقييم تكاليف عدم التحرك وفرص الدخل المفقوتة بسبب فقدان سبل الرزق في النظم الإيكولوجية الشحيحة المياه المتأثرة.

٥٤- ونتيجة لذلك، تقوم أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، في إطار تنفيذ الاستراتيجية - التي تعترف بأن آثار التصحر وتردي الأراضي والجفاف على مصادر المياه العذبة من أخرج التحديات التي تواجهها مجتمعات الأراضي الجافة والقاحلة - بإجراءات تتعلق بوضع سياسة متكاملة بشأن شح المياه. ويقوم هذا على إمكانية توليد موارد لاستثمارها في الأعمال المتصلة بالمياه في مجتمعات الأراضي الجافة، والتي تحقق منافع بيئية عامة لأنها تمكن من الحفاظ بشكل مستدام على قدر هام من التنوع البيولوجي الزراعي واتباع ممارسات مرنة لإدارة النظم الإيكولوجية الزراعية^(٧)، وحفظ الموائل والموارد الجينية وعكس اتجاهات التصحر وتردي الأراضي والجفاف.

٤- توصيات المنتدى العالمي الخامس للمياه كمدخلات إلى الأطراف

٥٥- عقد المنتدى العالمي الخامس للمياه في إسطنبول بتركيا في الفترة ١٦-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٩. وسعى المنتدى إلى إيجاد حلول مستدامة للمشاكل الحالية المتصلة بالمياه. ومما يكتسب أهمية خاصة لأمانة اتفاقية مكافحة التصحر الاعتراف الجلي بعملية التخفيف من آثار الجفاف. فالجفاف ظاهرة طبيعية تستحيل السيطرة على تواترها، بالرغم من أن الآثار الناتجة عنها يمكن تخفيفها إلى درجة معينة، وذلك عن طريق استراتيجيات ملائمة للمراقبة والتخطيط والإدارة. وبالرغم من أن الجفاف كان يختص، في الماضي، بمناطق مناخية خاصة، فإن فترات الجفاف ما فتئت تصبح أكثر تواتراً، وينبغي إعداد البلدان التي لم تواجه أبداً هذا التحدي للتعامل معه. وتتنبأ توقعات تغير المناخ التي تشير إلى انخفاض في هطول الأمطار وارتفاع في درجة الحرارة في السنوات المقبلة بزيادة في عدد هذه الظواهر وشدها، ولا سيما في المناطق التي تعاني بالفعل من شح المياه. وفي هذا الصدد، أدرك المنتدى أن ثمة حاجة إلى البدء في تغيير نهج التعامل مع حدوث الجفاف. ولم يعد بمقدور العالم أن يكون في موقع رد الفعل، بحيث يكتفي استراتيجيات لإدارة الأزمة. ويجب أن توضع على سبيل الاستعجال خطط لإدارة الجفاف

(٧) تشمل هذه الممارسات جملة أمور منها الحد من نحات التربة والترسب؛ وتكييف التقنيات المستدامة من قبيل الزراعة العضوية والحراثة الزراعية؛ واستعادة إنتاجية التربة عن طريق دورة المغذيات والرطوبة وإدارة غطاء الأراضي؛ وإدارة المياه المخصصة للاستخدامات المنزلية، وصيد الأسماك، والري أو التصريف وغيرها من تدابير الحفظ؛ واستعادة جودة المياه وتغذية المياه الجوفية؛ وحماية الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية من زحف الزراعة والاستيطان.

تتضمن تدابير محددة تقوم على نهج لمنع المخاطر. واستناداً إلى تجارب البلدان التي واجهت سلفاً مثل هذه الأحداث، فإن المشاركين كانوا مقتنعين بأن عملية جمع بيانات موارد المياه ورصدها يجب أن تكون جزءاً أساسياً من الاستراتيجية ودافعوا بشدة عن إنشاء مرصد للجفاف مهمتها جمع البيانات وتحليل حالة الموارد المائية لمنع آثار الجفاف. كما أوصى المنتدى بأنه ينبغي إنشاء آليات لإدارة مخاطر الجفاف ومواصلة تطوير نظم الإنذار المبكر من أجل الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الممكنة للجفاف. وبعد أن أشار المنتدى إلى أن ندرة المياه ظهرت حينما تجاوزت الطلبات على المياه الموارد المائية القابلة للاستغلال بشكل مستدام، وافق على أن هذه قضية رئيسية ينبغي معالجتها بشكل مشترك مع إدارة التخطيط للجفاف.

٥٦ - ولا يعترف الجفاف بالحدود السياسية أو الإدارية. ووعياً من المنتدى بأهمية التعاون بين الدول المتشاطئة خلال فترة الجفاف، شجع بقوة هذه الدول على إجراء حوارات وتبادل الآراء بشأن كيفية إدارة حالات الجفاف ووضع آليات مشتركة لمنع الآثار المدمرة وفي الحين نفسه حماية النظم الإيكولوجية الهيدرولوجية. كما اعترف المنتدى بضرورة العمل في مختلف الأصعدة، من قبيل برامج القياس أو تحسين التكنولوجيات المقتصدة للمياه، وكذا توعية الجمهور بأهمية الاستخدام الرشيد للمياه. وشجع المنتدى البلدان على زيادة استخدام موارد المياه غير التقليدية، من قبيل إعادة استخدام مياه التصريف وتحمية المياه المالحة. وينبغي أن تُدرج مسألة وضع مؤشرات سليمة بشأن الجفاف عند تناول سياسات المياه. وأحد المؤشرات المقترحة هو "رطوبة التربة". وأخيراً، أوصى المنتدى بتعزيز التعاون الوطني والدولي في التخفيف من الجفاف والحد من الكوارث.

دال - الهدف الاستراتيجي ٤: تعبئة الموارد لدعم التنفيذ في جميع الأصعدة

٥٧ - ثمة حاجة إلى شراكة شاملة بين أصحاب المصلحة لتنفيذ الاستراتيجية وتوفير إغاثة مستدامة وطويلة الأجل للبلدان الأطراف المتأثرة تساعد على تحسين الظروف المعيشية للسكان المتأثرين وتحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة. فالشراكات المتينة تؤمن بناء القدرات وتبني الشبكات العلمية التي توفر حالة من أجل تسريع تنفيذ الاتفاقية.

٥٨ - وينبغي لهيكل الشراكات اللازم لتنفيذ الاتفاقية أن يشرك هيئات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها تلك التي لها ولاية توفير الأمن الغذائي، بحيث تكفل أداء النظام الإيكولوجي لوظيفته، والتصدي لجوانب تغير المناخ، وللجوانب الاجتماعية أو الاقتصادية المرتبطة بمحور التصحر وتردي الأراضي والجفاف. وينبغي أن يشمل أي إطار للتلاقي في الأمم المتحدة من أجل إنجاز الاستراتيجية مجموعة أوسع من الوكالات.

١ - مرفق البيئة العالمية: مزيد من المساهمات للأطراف - سبيل المضي قدماً

٥٩ - تُستمد ولاية مرفق البيئة العالمية من ثلاث اتفاقيات دولية رئيسية ذات صلة بالبيئة - اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي لعناصر مشروع استراتيجية مرفق البيئة العالمية الخاصة بالدورة الخامسة لتحديد موارده التي كان من المقرر إعلانها في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أن تعالج بوضوح توليد تدفقات مستدامة من سلع وخدمات النظم الإيكولوجية وكذا تردي الأراضي بسبب الاستخدامات المتضاربة للأراضي. ويتيح الدور الذي تضطلع به قضايا الأراضي في هذه الدورة فرصة لقيادة متعددة القطاعات وللتأزر من أجل بناء إدارة مستدامة للأراضي في إطار الاستراتيجية. ويمكن العثور على مزيد من المعلومات المتصلة بدور مرفق البيئة العالمية في الوثيقتين 3/ICCD/CRIC(8) و Add.1.

٦٠- وقد اعتمد صندوق التكيف مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورته الثالثة من أجل تمويل مشاريع تكيف عملية في البلدان النامية الأطراف في بروتوكول كيوتو. وتوفر أموال صندوق التكيف فرصة أخرى للبلدان التي بها مناطق قاحلة أو شبه قاحلة أو مناطق قد تعاني من التصحر وتردي الأراضي والجفاف، وللبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي بها نظم إيكولوجية جبلية هشة، لكي تنفذ أولوياتها فيما يتعلق بسياسات التكيف على تغير المناخ^(٨).

٢- البنك الدولي والإدارة المستدامة للأراضي

٦١- للبنك الدولي، بصفته وكالة تنفيذية لمرفق البيئة العالمية، عدة برامج ونهج لمعالجة معضلة التصحر وتردي الأراضي والجفاف عن طريق الإدارة المستدامة للأراضي. وتعرف الإدارة المستدامة للأراضي بأنها عملية تقوم على المعرفة تساعد في الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والبيئة (بما في ذلك الآثار الخارجية للمدخلات والنواتج والآثار التبعية) لمواجهة الطلبات المتزايدة على الغذاء والألياف، وفي الوقت نفسه الحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي وسبل الرزق المتصلة به. ويعد نهج الإدارة المستدامة للأراضي نهجاً أساسياً معمماً في مشاريع البنك الدولي للتصدي لتردي الأراضي، بما فيها تلك الجارية داخل البنك الدولي/مرفق البيئة العالمية تحت مظلة أرض أفريقيا. والإدارة المستدامة للأراضي ضرورية لتلبية احتياجات ساكنة متنامية. فالإدارة غير الملائمة للأراضي تؤدي إلى ترديها وإلى انخفاض أداء مستجمعات المياه والمناطق الطبيعية فيما يتعلق بإنتاج السلع والخدمات (منافذ للتنوع البيولوجي، والهيدرولوجيا، وعزل الكربون، وخدمات النظام الإيكولوجي).

٦٢- ويمكن أن تكون أدوار ووظائف البنك الدولي في التصدي للتصحر وتردي الأراضي والجفاف متعددة، بما أن مشاريع البنك تتناول الأحوال المعيشية للسكان المتأثرين وحالة النظم الإيكولوجية المتأثرة. وحالياً، تقوم أمانة اتفاقية مكافحة التصحر بدعم برنامج أرض أفريقيا باعتباره أهم مبادرة يدعمها البنك الدولي في مجال التصدي للتصحر وتردي الأراضي والجفاف^(٩).

(٨) ويمكن ربط بعض من هذه الأولويات بتلك المبينة في برامج العمل الوطنية على النحو التالي: إدارة الأراضي الجافة؛ وإدارة المخاطر (نظم الإنذار والوقاية)؛ والإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني المتنقل؛ وموارد المياه؛ والنظم الإيكولوجية الهشة (بما في ذلك النظم الإيكولوجية الحرجية والغابات الجبلية)؛ ونظم الرصد والإنذار المبكر لمراقبة وتقييم التصحر وتردي الأراضي والجفاف؛ وإدارة الموارد الطبيعية، والسيطرة على العواصف الرملية والعواصف الرملية الترابية؛ وتنفيذ أنشطة مبتكرة مولدة للدخل، والأمن الغذائي؛ ومواءمة السياسات البيئية والعامة؛ وربما إنشاء مراكز إقليمية وأقاليمية لإدارة الجفاف وكذلك تقييم آثار تقلص المقاومة الناتج عن الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتصحر وتردي الأراضي والجفاف.

(٩) ثمة برنامج آخر يتصدى للتصحر وتردي الأراضي والجفاف هو برنامج إدارة موارد الأراضي الريفية للبنك الدولي الذي يُعنى بوضع خيارات تقنية واجتماعية ومؤسسية وفي مجال السياسة العامة تقوم على المعارف لفائدة البلدان ويروج لها. ويرمي البرنامج إلى تحسين إدارة الأراضي الريفية ويشمل إبراز الخطر الذي ينطوي عليه تغير المناخ والآثار السلبية لهذا التغير على الموارد الطبيعية للمجتمعات المحلية (الأرض/الماء) ويشجع آليات التكيف الملائمة وتعميم نهج متكاملة لإدارة الأراضي وموارد المياه من أجل الأمن الغذائي والحد من الفقر.

ثالثاً - فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو

٦٣- يدعم فريق الاتصال المشترك إطاراً لتشجيع أوجه التآزر في تنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف التي تدخل ضمن الاتفاقية الإطارية، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي تندرج ضمن اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرامج العمل الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر. وتبقى المشورة بشأن تعزيز الروابط بين برامج العمل الوطنية واستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وبرامج العمل الوطنية للتكيف مكوناً أساسياً لبرامج العمل. ويتيح فريق الاتصال المشترك فرصاً للتآزر فيما بين أنشطة التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وأنشطة مكافحة تردي الأراضي والتصحر، وأنشطة حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه مستداماً.

٦٤- وقد شُرع في عملية إنشاء فريق الاتصال المشترك في ٢٠٠١ من قبل أمانتي الاتفاقية الإطارية واتفاقية التنوع البيولوجي في الدورة الرابعة عشرة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة للاتفاقية الإطارية. ودُعيت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر إلى المشاركة من أجل تعزيز التنسيق بين الاتفاقيات الثلاث واستكشاف فرص مزيد من التعاون. وركزت الدورة على ضرورة تعزيز التعاون بين الاتفاقية الإطارية وغيرها من الاتفاقيات المعنية وشددت على أهمية التنسيق على الصعيد الوطني؛ ورحبت أيضاً بمقترح الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن المجالات المحتملة للتعاون والعمل المنسق، وشجعت أيضاً الأطراف في الاتفاقية الإطارية على تعزيز إشراك خبراء تغير المناخ في التقييم التجريبي المصطلح به في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي لأوجه الترابط بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي. ومع مرور الوقت، قدم فريق الاتصال المشترك وأوصى بمعلومات فنية عن مختلف الأدوات والمنهجيات التي أفاد منها تصميم المشاريع والأنشطة على الصعيد الوطني. وتبادلت أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر والاتفاقية الإطارية المعلومات والتجارب بشأن عدد من برامج العمل والسياسات والمبادئ التوجيهية التي وفرت التوجيه لمؤسسات أخرى، ولا سيما مرفق البيئة العالمية.

٦٥- لذلك، قد يود مؤتمر الأطراف تقديم التوجيه بشأن أنسب السبل والوسائل لمتابعة الإجراءات في إطار الاستراتيجية، في المجالات التالية:

- (أ) فرص وطرائق العمل التآزري في الأصعدة المتلائمة، بما فيها المؤسسي، فضلاً عن الفوائد المحلية والعالمية؛
- (ب) فرص إدراج الكربون الموجود في التربة (التخفيف وخيارات التآزر ذات الصلة)؛
- (ج) التكيف مع تغير المناخ باستخدام الإدارة المستدامة للأراضي بوصفها ممارسة أساسية في تنفيذ الاستراتيجية؛
- (د) تنفيذ الهدف الاستراتيجي ٤، وبخاصة عن طريق صندوق التكيف لمرفق البيئة العالمية؛
- (هـ) تقييم الأراضي الجافة، بما في ذلك أهداف التنوع البيولوجي وإدارة الغابات، من أجل إسداء المشورة في مجال السياسات العامة بالاستناد إلى مدخلات علمية؛
- (و) أوجه التآزر والترابط في مجال تنفيذ السياسات والتدابير المتعلقة بالتصحر وتردي الأراضي والجفاف على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك برامج العمل الإقليمية؛
- (ز) طرائق بناء الشراكات وإطار تعاوني داخل منظومة الأمم المتحدة؛
- (ح) الحوار بشأن إدارة مخاطر الجفاف، ونظام الإطار العالمي ذو الصلة، بما في ذلك الإنذار المبكر.